الفصل الأول: مدخل لتمويل التجارة الدولية

إن التجارة قديمة قدم التاريخ لكنها أخذت تتزايد بين الدول في القرن العشرين بشكل عام، وخلال العقود القليلة الماضية بشكل خاص، نظرا لتطور وسائل النقل والمواصلات والإتصالات وتقدم وسائل وأساليب الخدمات التجارية من خلال شبكة واسعة من البنوك الدولية وشركات التأمين وإعادة التأمين التي تسهل إبرام وتنفيذ عمليات التبادل التجاري فيما بين الدول، [1]ولقد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الدولية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها[2]:

- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.
- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.
- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل، وإتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.
- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد.

وفي هذا الفصل سنركز على دراسة ماهية التجارة الدولية من خلال المبحث الأول، ثم التطرق إلى نظريات التجارة الدولية من خلال المبحث الثاني، والسياسات التجارية من خلال المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فتناولنا فيه ماهية التمويل الدولي

1.1.ماهية التجارة الدولية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما متعدد الجوانب والأهداف سواءا على مستوى الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال الإنتاج وإعادة الإنتاج، أو على مستوى التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية، ثم التطرق إلى أهمية التجارة الخارجية.

1.1.1.مفهوم التجارة الخارجية

- التجارة الخارجية بالتعريف هي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات السلعية والنقدية والمواصلات لدولة ما مع دولة، أو دول أخرى، وهي ضرورية للدول كافة، سواءا نظرنا إليها من حيث قدرتها على توفير الموارد بعد بروز ما يمكن تسميته بالتخصص الدولي في العمل والإنتاج، أو التعريف بأهم وآخر الإبتكارات التكنولوجية في ميدان الصناعة أو الزراعة أو

[1]علي إبراهيم الخصر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2007، ص 15.

[2]السيد محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، 2017، ص 6.

الخدمات، أو نقلها إلى دول أخرى، أو إذا نظرنا إليها أخيرا من حيث وظيفتها في تسريع الدورة السلعية، وربط المنتجين من دولة ما، بالمستهلكين في غيرها من الدول[3].

- كما يطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات إصطلاح التجارة الخارجية أو التجارة الدولية أو التسويق الدولي[4].
- إن التجارة الدولية هي مجموعة الإرتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات، المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية، التي تربط المصالح: الإنفرادية والثنائية والمتعددة للأشخاص، الطبيعيين والقانونيين في القطاعات: الخاصة والتعاونية والخيرية والعامة والمختلطة، والتي تقوم على إنتقال مادي أو متأثر أو حسابي ما بين البلدان المختلفة للموارد والمنتجات والدخول والمعلومات، وهي تجري في أطر الإتفاقات والتكتلات والإتحادات والأسواق والسياسات المرعية، وتعتمد على أسس تشريعية وشروط إدارية وقيود تكنيكية متفق عليها محليا ودوليا، وتتسم غالبا في إنعكاسها الهيكلية على الإقتصادات المحلية للبلدان المشاركة بإتجاهات السيطرة والتبعية أو الإعتماد المتبادل[5].
- إن التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[6].
- هي الصادرات والواردات المنظورة، وغير المنظورة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة، في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[7].
- يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية، والمناطق التجارية الإقليمية[8].

ونتبين من التعريفات السابقة عناصر عديدة لتمييز الاقتصاد الدولي، نذكر منها ما يأتي[9]:

---

[3]ظه بالي، **قضايا تنموية التجارة الخارجية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983، ص 13.

[4]حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية دراسة تطبيقية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 12.

[5]هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 19.

[6]السيد محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[7]جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، 217.

[8]قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري أنموذجا**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 13.

[9]هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- مجموعة الارتباطات وهنا تؤخذ العلاقات المعنية في إطار شامل ومتداخل حيث يصعب تحليل أي موضوع وعلى أي مستوى من التجزئة بمعزل من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للموضوعات الأخرى.
- التركيز على الجوانب الاقتصادية في الارتباطات المعنية والتي تشمل الحركات الخارجية بما فيها النشاطات النقدية والمالية، والنشاطات البشرية والنشاطات التكنولوجية.
- ربط المصالح الإنفرادية والثنائية والمتعددة وهنا تهتم التجارة الدولية بكافة العلاقات الناشئة عن نشاطات إنفرادية ونشاطات ثنائية ونشاطات متعددة الأطراف.
- أطر العلاقات الدولية وهي تشمل إتفاقيات تعاقدية وبروتوكولات تفسيرية وإجرائية وبمختلف صيغها وأطرافها وفتراتها.

2.1.1.أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي، وليس في شك أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد، ويمكن الحديث عن أهمية التجارة الدولية في جملة النقاط التالية:

أ. إن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد، فالبلاد تتفاوت فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، فهذه بلد تجود فيها زراعة القطن، وهذه بلد تجود فيها زراعة القطن، والتجارة الخارجية تمكن كل بلد من الإستفادة بمزايا البلد الأخرى في إنتاج سلعة معينة، وهكذا يتمتع العديد من البلاد بمزايا الإنتاج المتوفر في بلد أخرى، ويتمتع المستهلك في البلاد التي لم تعطها الطبيعة ميزة في إنتاج سلعة معينة بمزايا الإنتاج في البلاد الأخرى.[10]

ب. إختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا، بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا وإستيرادها من الخارج[11].

ج. التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني إعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل[12].

ويتضح مما سبق، مدى أهمية التجارة الدولية لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات، التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، ولذا

[10] حسن احمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[11] السيد محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[12] جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 219.

فإن التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم[13].

2.1.نظريات التجارة الدولية

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بجملة من الخصائص تميزها وتجعلها بحاجة إلى نظرية إقتصادية مستقلة تفسر مختلف الظواهر الاقتصادية المحيطة بها، وعلى مر التاريخ عرف الاقتصاد العالمي مجموعة من النظريات ساهمت في إثراء الفكر الاقتصادي، كما أدت إلى تنوعه، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات الاقتصادية.

1.2.1.نظرية الميزة المطلقة

تعتمد هذه النظرية على أن بعض الدول تقوم بإنتاج بعض السلع والخدمات بكفاءة عالية، بالمقارنة مع دول أخرى تستطيع إنتاج نفس السلع لكن بكفاءة أقل، وهذا يعني بأن الدول الأولى تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج بعض هذه السلع كما يرى آدم سميث، فيما لو تخصصت هذه الدولة في إنتاج التي تتمتع فيها بمزايا خاصة (مطلقة)، وبالتالي يصبح بإمكان الدولة الأخرى التي لا تتمتع بنفس الميزة أن تستورد السلعة بتكلفة أقل وبجودة أعلى، في حال توفر حرية التبادل والتجارة بين الدول، واما هذا الواقع تجد الدولة نفسها مندفعة لإنتاج السلعة التي تتمتع فيها بالميزة المطلقة من خلال التخصص في إنتاجها، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق كفاءة أفضل وزيادة أكبر في إنتاج كل دولة مما يشجع على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمجتمعات ويساهم في زيادة حجم التجارة الدولية.[14]

فالتجارة الدولية حسب آدم سميث تقوم بوظيفتين هامتين، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الإستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكثر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجرة، وذلك عن طريق إتساع حجم السوق[15].

وهكذا فإن آدم سميث قد أثبت أن التبادل الدولي القائم على التخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا المطلقة يحقق مكاسب لأطراف التبادل، ولعل هذه المناقشة قد ساهمت في تأييد مبدأ حرية التجارة وتقليل أهمية الرقابة الحكومية على التجارة الدولية كما كان ينادي المفكرين المركانتليين[16].

2.2.1.نظرية الميزة النسبية

تعتمد نظرية النفقات النسبية على نظرية القيمة للعمل، والتي تقول بأن قيمة السلعة إنما تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها سواء كان ذلك عملا مباشرا، يتمثل فيها يتطلبه إنتاج السلعة من مجهود بشري يبذل في إنتاجها، أو كان عملا غير مباشر يتمثل فيما يبذل في إنتاج المعدات النسبية على نظرية العمل للقيمة، كما يفترض ريكاردو

---

[13]السيد محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[14]علي إبراهيم الخضر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[15]زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 47.

[16]محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2006، ص 34.